صور النقد اللساني العربي الحديث

شوكت عوده احمد القواقنه
الأستاذ الدكتور محمد اغليمو
المغرب

الملخص

يعالج هذا البحثُ النقدَ اللسانيّ في الثقافة العربية المعاصرة، ويستعرض صوره باعتباره أداة تقييميّة وتقويميّة موازية للممارسة اللسانية، وبوصفه اختبارا إبستمولوجياً يستعان به في الكشف عن أصول هذه الممارسة، ومبادئها، ومستلزماتها. وأروم – من خلال هذا البحث– سبر أغوار الممارسة النقدية اللسانيّة في ثقافتنا العربية؛ وذلك بالدخول في حوار مع بعض النماذج من الروّاد العرب التي منحت نفسَها شرعية التناول النقدي للمنجز اللساني العربي، واتخذت منه مسارحَ للفكر، ومطارحَ للنظر.

الكلمات المفتاحية: صور النقد اللساني العربي، روّاد اللسانيات العرب، ثقافة عربية، مؤسس، غير مؤسس.

Abstract

This research deals with linguistic criticism in contemporary Arab culture and reviews its forms as an evaluative and evaluative tool parallel to linguistic practice، and as an epistemological test used to reveal the origins of this practice، its principles، and its requirements. Through this research، I seek to explore the depths of linguistic critical practice in our Arab culture. This is done by entering into a dialogue with some examples of Arab pioneers who granted themselves the legitimacy of critical treatment of the Arabic linguistic achievement، and used it as theaters of thought and areas for consideration.

Keywords: images of Arabic linguistic criticism; Pioneers of Arab linguistics، Arab culture; Founded، unfounded.

مقدمة

رغم إقرارنا بأن الاكتشاف العلمي عامل أساسي وجزء جوهري في بناء المعارف البشرية، فإنه لا ينبغي لنا أبدا أن نقفَ عند حدودِ معطياته؛ فمعارفنا –نحن البشر– تحتاج دائما إلى المراجعة والتعديل، بل تحتاج إلى إعادة إنتاج، ولن يتاحَ لها ذلك إلا من خلال أدوات تستوعب وتسدّ وتصحب حركة البحث العلمي في خط مواز، الصواب، وتصوّب الأخطاءَ، وتسدّ الثغرات، لتكونَ مقوماً متى حصل زيغ وانحراف.

ولا غرو أن يكونَ النقدُ من أهم هذه الأدوات على الإطلاق، فقد أسهم بصورة واضحة في توالد النظريات الكبر ى في مختلف الحقول العلمية، ولاسيما حقل اللسانيات؛ ومن الشواهد الدالّة النظرية التوليدية مثلا، حيث خضعت للمراجعة أكثر من مرة، بعد أن طالتها سنانُ الدلاليين وعلى رأسهم كاتز وبوستال وفودور، بل إن المعرفةَ اللسانية الحديثة نفسَها لم تولد إلا بعد مراجعة المنجز اللغوي الذي ساد قبلها. ولئن لم يفرد دي سوسير لنقوده مؤلفات خاصة فإنّ دروسَه قد كشفت وعيه الحادّ بالمأزق التاريخي الذي آلت إليه اللغوياتُ التاريخية، بما فيها حركة النحاة الجدد.

ولئن كانت الثقافة اللسانية الغربية قد توسلت النقد اللساني وأولته العناية اللازمة حتى بلغ ما بلغ؛ فإن نظيرتها العربية لم تول كبير اهتمام للممارسة النقدية، وبهذا ظلّت الكثير من الدراسات اللسانية العربية أبكارا لم يُلتفت إليها، ولم تنل نصيبهَا من التحقيق، وإن كنّا لا نعدم وجودَ جهود عربية سلكت نهج المساءلة، وانبرت لتمحيص المنجز اللساني العربي، رغم تفاوتها في الالتزام بالمنهج وتباينها من حيث القيمة العلمية، والتقيّد بأخلاق الممارسة النقدية.

وعلى هذا الأساس سيسعى هذا البحث إلى ضبط الإطار العام للنقد اللسانيّ في ثقافتنا العربية، كما سيحاول استعراض بعضَ النماذج النقدية اللسانيّة المؤسسة، وغايتي الإجابة عن التساؤل الذي جعلته منطلقًا لهذا البحث وهو: **ما أبرز ملامح الممارسة النقدية اللسانية في ثقافتنا العربية المعاصرة؟**

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج دقيقة.

المبحث الأول: صور النقد اللساني العربي الحديث:

من الواضح أن المحاولات النقدية اللسانية العربية ليست على القدر نفسه من النضج، والعلمية، والموضوعية، وقد يرجع هذا الأمر بالدرجة الأولى إلى اعتبارات لصيقة بالناقد نفسه، إذ ليس بالإمكان أن يتشابه كلّ النقاد في الثقافة، وطريقة التفكير، والإلمام بالمعطيات، والتمكن من أصول المنهج النقدي، والتحكم في آلياته، والقدرة على إقصاء العوامل الذاتية والأهواء الشخصية من دائرة النقد، وهي عوامل يمكن أن تؤثرَ بشكل كبير في أفكار الناقد، وتنعكس على أحكامه وتصوراته، وتبعاً لهذه الاعتبارات تعددت صورُ النقد اللسانيّ العربي وتباينت عن بعضها البعض من حيث الموضوعية، والتأسيس المنهجي، والقيمة العلمية.

ولقد سبق لبعض الباحثين أن أشاروا إلى صور النقد اللساني العربي، والظاهر أن اغلب تلك الإشارات تناولت النقد اللسانيّ العربي بشكل عام، فحمزة بن قبلان المزيني حدّد بعض صور النقد اللساني في إطار توصيف وضع عام تشهده الثقافة النقدية العربية فقال: "أما عندنا فكثيرا ما يغلب على مراجعات الكتب مجاملة المؤلف لصداقة بينه وبين المراجع، أو تغلب عليها القسوة لسبب من الأسباب غير العلمية"[1]. ويذهب مصطفى غلفان نفس المذهب تقريبا؛ إذ يحصر صور النقد اللساني العربي في جملة الخطابات التي عادة ما تكون[2]:

- خطابات انفعالية سلبا أو إيجابا لا تخدم البحث العلمي، بل تسيء للسانيين العرب واللسانيات بشكل عام.
- قد يقتصر التحليل النقدي في كثير من الأحيان على تقديم كتاب، وهذا التقديم لا يخرج عن كونه مجرد اختصار، أو استخلاص لأهم الأفكار التي تناولها الكتاب.
- قد يأخذ النقد كافة أشكال التنويه والتمجيد، فيصبح العملُ المنقود وحيدَ عصره وفريدَ زمانه، وقد يحصل العكس عندما يكيل الناقد للمنقود جميع أشكال الاستهزاء والاستخفاف.

ويبدو أن المزيني وغلفان لم يكن في نيتهما تصنيف الكتابات النقدية اللسانية العربية، وإنما كان يهدف كل منهما من خلال ذكر ملاحظاته إلى التأكيد على مشروعية خطابه النقدي في ظل وجود الكثير من الخطابات الرديئة، التي لا علاقة لها باللسانيات ولا بالنقد اللسانيّ.

ويختلف الأمر تماما مع صاحبي كتاب "قضايا إبستمولوجية في اللسانيات"، ويمكن القول :إنهما قاما بأول محاولة تصنيفية صريحة للكتابة النقدية اللسانية في الوطن العربي، وذلك بحصرها في ثلاث صور رئيسية[3]:

- **كتابة نقدية عامة:** تركّز بشكل أساسي على تخلف البحث اللسانيّ في العالم العربي، وضعف مردوديته، من دون تحديد الأسباب الحقيقية لهذا التخلف.
- **كتابة لسانيّة خاصّة:** تستهدف أحدَ اللسانيين أو أحدَ المدارس اللسانية، وأحياناً تركّز على فرع من فروع الدراسة اللسانيّة كالصوتيات مثلا.
- **كتابة لسانيّة مؤسسة:** ويعتمد هذا النوعُ من النقد على محدّدات نظرية ومنهجية تضمن للناقد تماسكًا واضحًا من خلال الربط بين المقدمات والنتائج، وحسن صياغة الإشكالات، والإجابة عنها بوضوح، والتماسك في التحليل، مما يستجيب لقيد النسقية.

ويرى الباحث أن الكتابة النقدية في الثقافة اللسانيّة العربية يجب أن تصنّفَ إلى صنفين لا غير، والملاحظ أن هذا التحديد يغمط بعض الكتابات النقدية حقها في التصنيف ضمن النقود العلمية المؤسسة، صحيح أن سمة التأسيس لا يمكن أن تصدق على أغلب الكتابات اللسانية النقدية العامة، ومع ذلك فإنها قد تصدق على بعض منها، وهذا الأمر ينطبق كذلك على الكتابات النقدية الخاصة، فمن غير المعقول أن تحجب صفة التأسيس عن النقود الخاصة بمجرد أنها استهدفت مؤلفا بعينه، أو رامت تقويم الكتابة

اللسانية في فرع من فروع اللسانيات، أو مدرسة من مدارسها. وكتابة نقدية غير مؤسسة، وكتابة نقدية مؤسسة"[4]، من دون الدخول في تحديدات (العام/ الخاص) لأنّ هاتين الصورتين تندرجان بشكل أو بآخر تحت الصنفين المذكورين، بالنظر إلى المعيار المتبع في عملية التصنيف، أعني بذلك التأسيس.

- **النقد اللساني غير المؤسس**: يأخذ هذا النوعُ من النقد صوراً متعدّدة وأشكالاً مختلفة متباينة، لعل أبرزها ذلك النقد الذي يظهر فيه الناقد أسوء أشكال التحامل على الغير، هو نقد يوسم بالتجرد من كل القيم العلمية، ويخرج خروجا صارخاً عن الأعراف النقدية، ويصل في كثير من الأحيان إلى تلاسن مقيت كما ينعته بعضُهم"[5]، حتى إن القارئ ليتصورَ أنّ هناكَ خلافاً شخصياً بين الناقد والمنقود، بل يكاد يجزم أن الناقد يريد أن يعدد معايب الشخص، لا أن يهتمَ بفحص تصوراته.

والغريب في الأمر أنّ بعض الدارسين العرب – بما فيهم أولئك الذين لهم باعٌ طويلٌ في حقل اللسانيات – انحدروا إلى هذا المستوى من التفكير الذي لا يكاد يسمّى تفكيراً نقدياً، يقول أحدهم منتقدا آخر بمجرد أنّه عبّر عن رأيه في مسألة التراث ولا يتبنى الأطروحة المذكورة، أو ينساق وراءها أنه مصاب بالكسل الذهني، ممن يتوسل إلى المناصب الإدارية بالدعوة إلى تحديث الفكر العربي، ويجد تجديده محصوراً في تقليد الغرب"[6] ولهذا الناقد رأي مماثل في موضع آخر يقول فيه « وليس هناك دليل أقوى من هذا على عجز في العقول، وصغر في النفوس، وركون إلى التقليد الذي يكسب شهرة محليّة، أو ينوّل منصبا إداريا"[7].

هل يعقل مثل هذا الكلام؟!! وهل يمكن أن نصدّق أنّ القولَ بتجاوز بعضّ المعطيات اللغوية التراثية في مقارباتنا الحديثة للغة العربية –، وبغض النظر عن صلاح هذا الرأي أو فساده – يمكن أن ينوّل صاحبَه أعلى المناصب والدرجات.؟

إنّ محاولة الباحث إثبات وجاهة أفكاره، وصحّة اعتقاداته لا يمكن أن تعدَّ على الإطلاق مبرراً للتطاول على نظرائه من الباحثين والتشنيع بآرائهم، وهي جريرة وقع فيها هذا الناقد الذي حاول أن يثبتَ نظريته اللسانيّة النسبية، ليدحضَ بها مقولات النحو الكليّ، فعوضَ أن يلتزمَ بمنهج فيه كلّ ما هو ذاتي، ويجنح لمناظرة الفكر المخالف وفق آليات التحاجج العلمية الموضوعية، فانبرى يقصي نظيره "الحداثي" منتقصا من قدره ناعتاً إياه بصفات مسيئة، وهذا تصرف لا يساعد على تطوّر اللسانيات في الأقطار العربية، بل إنّه يعمّق الهوة بين اللسانيين العرب، ويكرّس مبدأ القطيعة بينهم. وبدأت اللغة التي شقشق بها الناقد السابق، وربما بلغة أشدّ منها وقعا في النفس، يصدمنا ناقد آخر بسيل من الألفاظ القاسية مستهدفاً بها لسانيّاً عربياً بعينه لأنه أهمل المعنى المعجمي، ولم ير له دورا في بناء الجملة العربية ولا في إعرابها والمنقود هو اللساني المعروف بالبيت الهرائي الشهير

قاص التجين شحاله بتريسه الفا خي فلم يستف بطاسية البرن.

يقول هذا الناقدُ مشيراً إلى البيت المذكور، أما التركيب المصطنع فهو حقّاً من وساوس الشيطان، لأنّهم يغرون بالباطل والفساد، ويسولون للأنفس أنّها حقٌّ مبين[8]، ولا يخفى على الدارس الحصيف أن هذا النقدَ تخطّى حدودَ الموضوعية، ونسفَ مقوماتِ النقد العلميّ، وخذل منهجه، وخرج عن سياق النقد اللساني إلى التلاسن، ومن نقد الآراء إلى نقد الأشخاص والتشكيك في مداركهم العلمية"[9].

ويحاول ناقد آخر أن يستعرضّ واقعَ البحث اللسانيّ في أحد الأقطار العربية، ويشخّص أدواءَه، فيرى أنَّ كلَّ من تعلّم كيف يحلّ عن لسانه عقدة التلعثم يحسب أنّه برع في جميع ميادين المعرفة، فيشرع في نشر تجاربه الأولى على أبيض الصفحات، واهماً أنّه يقول شيئاً عظيماً، لكنَّه لا يعدو أن كونه خلطا بين الأمور، وحتى يضفي على أوهامه طابع المشروعية؛ فإنّه يتوجّه إلى مقارعة الحجّة بالباطل والبهتان، ناهشًا في أعراض الناس، لا يدري أحدٌ ما الذي ألمَّ به، فتراه يثير زوبعةً لا تحمل معها إلا أصداء أقوام ذهبوا وانقضى أجلُهم بعد أن فاتهم الركب. إنّه يحاول جمعَ أشلاء عظامهم، لعلّه يعيد صنع آدميتهم من جديد، ذلك حال توابع وزوابع

النحو التوليدي في هذا البلد أو بلغة العصر الإنسان الآلي التوليدي عندنا، وذلك هو ديدنهم في التعامل مع النظريات المخالفة لما يؤمنون بها، ويرفضونها قبل مناقشتها.

إنه العقم والانغلاق على الذات"[10]، ولك أن تفهمَ بوضوح من خلال هذا النصّ أنّه لا يقبل الفكر التوليدي من أساسه، بل إنّه يعتبره مجرد أوهام، لا يمكن لذهنه أن يستكينَ لها، ولهذا تراه ناقماً على هذا المنهج وأتباعه، وها هو باحث آخر لم يعجبه النحو الوظيفي الذي تبناه بعض الدارسين العرب ؛لأنَّه على _حد قوله- منهج لا يناسب لغتنا، والعجيب في الأمر أن يقذفَ هذا الحكم معرىّ من أيّة براهين يمكن أن تؤسسَ له، وأعجب منه أن يلجأ إلى اتّهام أتباع هذا المنهج بالجهل وينعت دراساتَهم بالخطورة، ويزعم أنّ هذا النعتَ ليس من باب التعصب الجاهل، وإنّما هو نتيجة لبحث عميق، أسفر عن كشف "النوايا الخبيثة التي تختفي وراء الصيحات والتقليعات العربية المكدرة لصفاء نهر اللغة ونقائه، خصوصا أنّ من يحمل مثل هذا المنهاج والمذهب غالباً ما يكون جاهلاً بواقع لغته، وأصولها، لأنّ العارفَ لا يعوزه منهجٌ جديد لفهم لغته ومبادئها"[11]. ولا يخفى على الدارس المحقق ما تحمله هذه اللغة من إشارات واضحة للتظلّم الفكري والاستخفاف بمدارك الغير.

وللباحث أن يتساءلَ: ألم يكن بمقدور هؤلاء النقاد وأمثالهم أن يختاروا لآرائهم النقدية ألفاظاً أخفَّ على السمع؟ أليست اللغة العربية لغة تتيح لمستعملها العديد من البدائل اللفظية، التي تؤدي نفس المعنى؟.

إنه لحري بمثل هؤلاء أن يتخذوا من الإمام الشافعي –رحمة الله عليه – أسوة في الاعتدال النقدي، وهو القائل للمزني حين وصف أحدهم بالكذّاب "يا أبا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها، لا تقل: كذّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء"[12]، وبعيدا عن هذه الصورة النقدية اللاعلمية تأخذ الكتابات النقدية طابعاً آخر تغلب عليه سمتي البساطة والعموم؛ أي أنّها لا تعدو أن تكونَ ملاحظات عامة بسيطة حول الخطاب اللساني العربي الحديث، وربّما جاز أن نصطلح عليها بـ الخواطر النقدية، التي غالبًا ما يكون الهدف منها بيان ضعف مردوديّة الدراسات اللسانيّة العربية على الصعيد العملي التربوي، أو حصر نقائص الدرس اللسانيّ العربيّ وبيان تخلفه، أو الغلو في تثمين نتائجه وإنجازاته، أو بدافع الانتصار للتراث اللغوي العربي، من منطلق الحرص على عدم تجاهله في البحث اللساني العربي الحديث. فعلى الصعيد التعليمي مثلا، يشكو العالمُ العربي من العديد من المشاكل خاصّة في تعليم اللغات، والكتابات اللسانية العربية، التي لم تستطع أن تأتيَ بما يقوم مقام البديل للطرق التقليدية في تعليم العربية وغيرها، هذه الملاحظات من اللغات "والقارئ العربي سواء كان طالباً أو مدرّساً للغة، لا يستفيد استفادة حقيقية منها، والدليل على ذلك أنّه دائم التمسك بالتحليل اللغوي القديم المتمثل في النحو والصرف"[13].

ويمكن أن نمثّل للنقد الموجّه للبحث اللساني في العالم العربي من حيث عدم مواكبته للتطورات، واقتصاره – في كثير من الأحيان – على الجانب التبسيطي، ونقل المعرفة اللسانية وجعلها في متناول القارئ العربي، وهذا ما يراه بعضُ الباحثين يقول فيه: "وإن كانت الدراسات اللسانيّة العربيّة الحديثة قد بذلت جهداً لا يستهان به في هذا المضمار في أقطار عربية من أبرزها منطقة المغرب العربي، ولبنان، ومصر، وبعض الأمصار الأخرى التي تولت جانب الترجمة، ويسّرت هذا العلم للقارئ العربي، ولكنه لم يبلغ شأوا عظيماً، ولم يتعدّ بعد إطار التعليم وتقريب العلم واكتشاف اللسانيات وعقد الصلة الحميمة بينها وبين القارئ العربي لكي يتذوق هذا العلم الحديث ويلمّ به"(14). ولئن كان في هذا الرأي شيءٌ من التشاؤم فإنّ بعضَ الباحثين يبدون مواقفَ أكثَر تشاؤما تجاه واقع اللسانيات في الأقطار العربية، ويرون أنّ أزمةَ اللسانيّات في الثقافة العربية أزمة منهج علمي قبل كل شيء، فنحن العرب حرمنا أنفسَنا من المنهجيّة العلميّة كأداة للتفكير والنظر، فتخلف البحث العلمي عندنا بشكل عام، وظلّت اللسانيّاتُ بشكل خاص محصورة في قواعد ومبادئ تدرّسها جامعاتُنا هنا وهناك، أما الممارسة العلميّة لهذا العلم فهذا أمر نكاد لا نعرف عنه شيئا، كما لا تعرف شيئا عن تداخل العلوم"[15]. وعلى النقيض من هذا يأخذ النقدُ اللسانيّ طابعَ التباهي والتمجيد، ويزداد الأمر عجباً حين

يلجأ الباحثُ إلى الغلوّ في الاحتفاء بما بلغته اللسانيات في أحد الأقطار العربية من تقدم وازدهار. يقول أحدهم: "إن الدراسات اللسانيّة المعاصرة في مصر استطاعت أن تبعثَ نهضةً لغويةً متميزةً، مُكونّة به مدرسة قائمة بذاتها، لها سماتها الخاصة، ومناهجها العلمية، واتجاهاتها المتعددة، وأصبحت افكارُها ملكاً ومشاعاً بين أتباعها في العالم العربي، وبذا يمكننا وصفَها بالمدرسة اللسانيّة المصريّة المعاصرة"[16].

وقد لا يخفى على المتتبّع للحركة اللسانية في عالمنا العربي ما في هذا الرأي من مبالغة شديدة، وغلّو كبير.

ولا تخلو الكثير من الملاحظات النقدية من مسحة المجاملة التي تتعارض مع الموضوعية، وتؤدي في أكثر الأحيان إلى تكريس أحكام عشوائية مضلّلة، يقول أحدهم مادحا نظرية القرائن التي قال بها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها:" ونظرية تضافر القرائن فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب هزّت الدراسات الأصولية في النحو هزّا عنيفاً"[17]. ويبدو أنّ هذا الرأي مرتبط بمقام معين وبمناسبة مخصوصة"[18]، وإلا فلماذا يمكن أن نفتقر رأياً آخر لنفس الباحث، وفي مقام آخر مضمونه أنّ هذه النظرية تفتقر إلى الاطّراد، كما أنها تصدق على التراث، ولا يمكن أن تستفيدَ منها في تفسير الاستعمالات المعاصرة، بل هي مجرد مقولات نظرية تحتاج إلى التطبيق العمليَ والتعليميَ والتأليف في جميع أبواب النحو على هدى من فكرته، وأنّها غير ميسّرة إلا للموهوبين[19]. إنّ مثلَ هذا النقد "ينطلق أحيانا من اعتبار (المناسبة شرطا فتاتي الأحكامُ متباينة بتباين المناسبات"[20].

ومن منطلق الدفاع عن التراث اللغوي العربي وإثباتاً لمكانته، يتجّه أحدهم لنقد اللسانيين العرب الذين استغنوا عن تراثهم واحتفوا بعلم اللسانيات، وقدسوه، واكتفوا به هاديا، فيقول :"وتبدو في أيّامنا هذه فئةٌ أخرى تقف على الطرف الآخر فترى في أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفذاذ، ويقدّسون ما قال به سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم"[21]. وهذا الموقف لا يعني عدم الاعتراف باللسانيات، بل إنّ صاحبه يؤكد على ضرورة استثمار معطيات التراث في بناء معرفة لسانية عربية حديثة، وهو ما سعى إلى تجسيده هذا الباحث في جل كتاباته اللسانية، التي صدر فيها عن الإطار النظري للنموذج التوليدي التحويلي في خطواته الأولى. ويمكن أن ندخل في إطار هذا النقد تلك الآراء التي تشكك في جدوى اللسانيات، وتعتبر أنّ النظريات اللسانية الغربية غير صالحة للتطبيق على اللغة العربية، بل إنّ اعتمادها كإطار نظري لدراسة اللغة العربية يسيء إلى العربية وإلى نحوها، وفي هذا الاتجاه لا يجد أحدُ الباحثين حرجاً في التحامل على فئة معينة من اللسانين العرب، وهي – بحسب رأيه – فئة مشغولة بالنظريات البرّاقة، ومشغولة بالكتابة إلى مجلات أجنبية فتحت لها أبوابها لتنشر فيها بلغة غير لغتها قضايا لا تقبلها اللغة العربية، إلا بعسر عسير، أفراد هذه الفئة هم الذين يسيؤون للنحو العربي في الشرق والغرب"[22]، والطريف في الأمر أنّ صاحبَ هذا الرأي يقرّ في موضع آخر بأننا أصبحنا قادرين على مسايرة كل ما يجدّ في علم اللغة بمختلف فروعه"[23]. ولك أن تتساءل: ماذا يقصد بالمسايرة؟. وستتكشف لك حقيقة التناقض واضحا في مواقفه حين تنقّب في مؤلفاته اللغوية، التي حاول في بعضها أن يطبّق بعضَ الأفكار اللسانية الغربيّة على اللغة العربية"[24].

النقد اللساني المؤسس:

النقد اللساني قليل جدّاً في الساحة اللسانية العربية بل إنّ الباحث لا يكاد يجد للممارسة النقدية المؤسسة سوى النزر اليسير من المؤلفات، استطاع أصحابُها الدخولَ في حوار جدّي، ونقاش عميق مع الكتابة اللسانية العربية الحديثة، مما أثمر نتائج نظرية ومنهجيّة تستحق أن تثمّنَ هذا النقد، الذي يقوم على أساس المحاورة والمناظرة بين الفكر الناقد والمنقود، ويعتمد طرق الاستدلال الأكثر وضوحاً في البحث العلمي"[25]. وسنقف فيما يلي على أهم الكتابات النقدية المؤسسة، ونستعرض بعضاً من أفكارها وأنظارها.

1. عبد السلام المسدي

إن الباحث في الإنتاج الفكري لعبد السلام المسدي يدرك أن ذلك الإنتاج الغزير لا يحكمه اتجاه لسانيّ بذاته، فالرجل لديه العديد من المؤلفات في مجالات مختلفة، بعضها تأصيلي وبعضها نقدي، وبعضها يدخل في إطار الفلسفة اللغوية، وله بعض الكتابات الأخرى التي تختصّ بتحليل الخطاب السياسي والشعري. وهذا ما يجعله مميّزا عن بقيّة أعلام الفكر اللساني العربي ممن يسهل ربط أعمالهم اللسانية بهذا الاتجاه أو ذاك.

لقد انخرط المسدي في مشروع النقد اللساني منذ ثمانينيات القرن الماضي، لما استشعره من حاجة إلى صياغة أبحاث تؤكد قدرة العربية على تمثّل النظرية اللسانية الحديثة، وما يرتبط بها من حقول معرفية، وذلك بنقد الأسس النظرية التي قامت عليها، وقد ساعدته ثقافته الواسعة واطّلاعه الكبير على الأعمال اللسانيّة الغربيّة والعربيّة – على حد سواء – في تحصيل بعض الأفكار والرؤى النقدية، وإن اتّسمت بالعموم، ويرجع هذا الأمر في اعتقادي إلى كون المرحلة التي طُرحت فيها هذه الأفكار كانت ما تزال مرحلةً مبكرةً لبداية التأسيس للفكر النقدي اللسانيّ الحديث عند العرب.

ويعدّ كتابه "اللسانيات وأسسها المعرفية" من بواكير المؤلفات اللسانيّة العربية، التي حاولت أن تمنحَ نفسَها شرعيةَ التناول النقدي، من خلال تشخيص الوضع المأزوم للسانيّات في ثقافتنا العربيّة، وما يمور به من إشكالات.

وأول ما يلوح للقارئ في هذا الكتاب رصد المسدي مجموعةً من التصورات الخاطئة التي علقت في أذهان بعض اللغويين العرب في العصر الحديث، وكانت من العقبات التي أعاقت مسيرة البحث اللساني في العالم العربي، ووقفت حاجزاً أمامَ تحقيق النتائج المرجوّة منه، ومن ذلك أنّ بعضَ الباحثين أحاطوا هالة القداسة بالتراث اللغوي العربي، وتمسكوا بمقولة أنّ النحوَ العربي وُلِد بأسنان، وقد قادهم إلى هذا الاعتقاد "جهلهم بحقائق علوم اللسان في العصر الحديث فلم يتسنّ التمييز بموجب ذلك بين دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيناً، كأن تكونَ عربيَة أو إنجليزيّة، أو صينية، وبين دراسة اللغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونيّة، وهو منطلق البحث الأساسي فيما يعرف باللسانيات النظرية أو العامّة"[26].

ومن مآخذ المسدي على بعض اللسانيين العرب حصر الدراسة اللسانية العربية في فرع من فروعها هو الصوتيات، بالرغم من أنّ الدراسات الصوتيّة لا يمكن أن تكشفَ وحدها عن قوانين الحدث اللغوي، رغم أنّها مبنيّة على دعائم علميّة صارمة"[27].

ولعلّ أخطر سبب أعاق تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، المعركة المفتعلة بين المعيارية والوصفيّة، حيث ساد الاعتقاد في بعض الأوساط العلميّة العربيّة أنّ من يلتزم بالتفسير في مقاربته للغة، يتحتّم عليه الطعن في الوصف، والعكس صحيح، لكنّ الحقيقةَ التي ظلّت غائبة في أذهان أتباع هذا المنحى "أنّ الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيّز التصوّري حتى تتسنّى مقارعة إحداهما بالأخرى"[28]. وإنّه لمن الخطأ أن نتصوّر أيّةَ علاقة بينهما من قبيل التصادم أو التوازي، كأن يلجأ الباحث إلى الاستقراء والوصف، فذاك موقف منهجي يمتثّل فيه للاختبار.

أما أن يلجأ إلى تفسير المعطيات اللغوية، ويحكم على استعمالات اللغة بالصحة أو الخطأ، فهذا موقف مبدئي معياري، وليس بين الأمرين تعارض، لأنّهما لا يقعان في اللحظة نفسها، ولا تصوغهما نفسُ الرؤية. ومما يقف حاجزا أمام النهضة اللسانية العربية – في نظر المسدي – إسقاط الريب التي أحيطت بدراسة اللهجات على علم اللسانيات، وكذلك لغة البحث اللساني التي كثيرا ما تكون لغة أجنبية، يضاف إلى هذا كثرة الكتابات التي تقدّم النظرية اللسانيّة الغربيّة وقلّة الدراسات النظرية، بل واقتصارها على جانب التعريفات مما يتعلق بحدّ العلم، وتحديد موضوعه، وبيان مناهجه"[29].

تلكم بعض مظاهر الأزمة في الفكر اللساني العربي الحديث في نظر المسدّي، وهي – في اعتقادي – مظاهر تصدق على مختلف العلوم في عالمنا العربي، وليس علم اللسانيات فقط، فإشكالية التراث والحداثة مثلاً، تطرح على أكثر من صعيد، وتشمل أكثر من مجال وليست متعلّقة بالجانب اللغوي فحسب. أما كتابة البحوث العلمية بلغة أجنبية غير العربية فهذا إشكال يرجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الثقافي السائد عندنا، ويمكن أن يُعالجَ في إطار أوسع وأشمل وهو قدرة استيعاب الثقافة العربيّة لخطاب الآخر، وقدرتها على مسايرة التطور والتقدم الذي تشهده مختلفُ الميادين العلمية في العالم الغربي.

أما بخصوص قلّة البحوث العملية، فهذا مظهر من المظاهر العامّة في البحث العلمي العربي المعاصر، ولا يتعلق بالبحث اللسانيّ على وجه التحديد. ويبدو أن الإشكال الوحيد الذي يمكن أن يدرجَ في صميم البحث اللسانيّ من بين هذه الإشكالات هو موضوع الدراسة اللسانيّة لما يترتب عنه من نتائج نظرية ومنهجية وينتج عن العائق المتمثّل في الاعتقاد بأنّ موضوعَ اللسانيات هو اللهجات غياب تحديد موضوع الدرس اللساني العربي الحديث، ونظرا إلى أهمية تحديد موضوع اللسانيات، وما يترتب عنها من قضايا نظرية ومنهجية في الدرس اللساني العربي، فإنّ ما يثير الانتباه فعلا في عرض المسدي لهذا العائق هو تأكيده على مسألة اللهجات العربية ودراستها، وتغييب الفصحى كموضوع للسانيات العربية"[30].

وغير بعيد عن أزمة اللسانيات في عالمنا العربي وجدنا للمسدي مجموعة من الملاحظات القيّمة حول البحث اللساني بشكل عام والكتابة اللسانيّة العربية على وجه التحديد، في كتابه "مباحث تأسيسية في اللسانيات "وكذلك في كتاب "العربية والإعراب" وهي ملاحظات تكشف بصورة واضحة سعة اطلاع الرجل، وتمرّسه في مجال النقد"[31].

وعلى الرغم من هذا لا تخلو بعض آراء المسدي من الشطط، ومن ذلك ادعاؤه بأنّ النتائجَ التي توصّل إليها علماء المنهج التاريخي – المقارن في الغرب، كتحديد صلات القرابة بين أهمّ اللغات البشرية، والجزم بأن تغير اللغة يخضع لأمر طبيعي داخلي في ذاتها لا إلى رغبة المتكلمين بها...الخ. لم تنتج عن وعي بضرورة البحث فيها، مما ينفي أن يكونَ لها أدنى تصوّر في أذهان أولئك اللغويين. هذا ما يقرّره المسدي بقوله: "لقد حقّق المنهجُ التاريخي المقارن فوائدَ جمّةً، ومن طريف ما حصل أنّ جُلّ الثمار المتأتيّة منه قد تحققت بالصدفة أكثر مما تحقّقت بالقصد، بل إنّ الفكرَ اللغوي خلال القرن التاسع عشر قد أثمر مكتسبات معرفية لم يقصد إليها من حيث لم يدرك ما كان ساعيا إليه[32]. وهذا يعني أن اللغويين الغربيين حينما اتّبعوا المنهج التاريخي المقارن لم يحدّدوا أهدافاً لبلوغها، وإنّما امتثلوا لسلطان الواقع المعرفي، الذي كان سائدا في ذلك العصر، الذي سيطرت عليه فكرتي: الوعي بنواميس السيرورة التاريخية، والبحث عن القوانين المتحكمة في نظام الظواهر تاريخياً، ولئن جار للباحث أن يحكمَ بالصحّة على جانب من هذا الرأي وهو: أنّ بعضَ النظريات والكشوف العلمية كانت نتيجةَ مصادفات، فإنّه يرى أنّ الجانبَ الآخَر من هذا الرأي فيه بعضاً من المبالغة؛ ذلك أنّه من غير الممكن أن يخبط هؤلاء المقارنون خبط عشواء، فيعمدون إلى خوض غمار المقارنة اللغوية دون أن يكونّ لديهم تصوّرات وافتراضات مسبقة لما ستؤول إليه أبحاثهم، بغض النظر عن صحّة تلك التصوّرات والافتراضات.

2.عز الدين المجدوب:

يعدّ عز الدين المجدوب من بين النقاد اللسانيين القلائل الذين وجدنا لهم آراءً نقدية تستند إلى منهج علمي، وطرح موضوعي، وهذا يرجع بالطبع إلى وعي هذا الرجل بضرورة التأسيس للممارسة النقدية، وينطلق المجدوب في نقده للسانيين العرب من المحدّدات النظرية التي أرساها الباحثون في فلسفة العلوم، أو ما يعرف بالإبستمولوجيا، ويتبنّى الأطروحةَ القائلةَ بضرورة الفصل بين مفهومين أساسيين هما: الفرضيات والمنوالات، هذا الفصل من شأنه أن يسمحَ بالتمييز بين التفكير اللغوي القديم، وبين اللسانيّات، كما يساعد على رصد تطورات علم اللسانيات، وتحديد منعرجاته، وفهمه فهماً صحيحاً"[33]. وقد مكّن هذا الإطار الإبستميلوجي

الذي اعتمد عليه المجدوب في مقاربته النقدية لبعض الأعمال اللسانية العربية من تحديد جملة الأخطاء والنقائص التي وقع فيها بعض الباحثين العرب، خصّها فيما سمّاه ب التجريبيّة". ويبدو أنّ المجدوبَ قد اقتبس هذا المصطلح من كلام عبد القادر الفاسي الفهري، الذي يصف فيه بعضَ المحاولات اللسانيّة العربيّة الأولى بالتجريبيّة الساذجة، ويرى أنّها صورةً من صور التخلّف اللسانيّ العربي"[34].

إنّ التجريبيّةَ في تصوّر المجدوب تعني "قلّة التنظير للممارسة العلمية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها، وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية"[35]. ويمكن أن نستخلصَ من هذا المفهوم أنّ التجريبيةَ تنتج عن ضعف في تمثّل المعرفة اللسانية، وبالتالي فهي انعكاس طبيعي لغياب الوعي بالخصوصيّة التي تقتضيها معالجة أنحاء بأدوات أنحاء أخرى، ومثل هذا الرأي وإن كان في سياق أشمل منه نجده عند طه عبد الرحمن الذي ينتقد بعضَ المحدثين الذين تناولوا التراث العربي عموما بمناظير منهجية غربية، لم يتحكموا في آلياتها، ولم يحسنوا استخدامها، يقول: "قد غلب على نقّاد التراث التوسل بأدوات البحث التي اصطنعها المحدثون من مفاهيم ومناهج ونظريات معتقدين أنّهم بهذا التقليد قد استوفوا شرائط النظر العلمي الصحيح، أو لم يدروا أنّه ليس كلّ ما نقل عن المحدثين بأولى بالثقة مما نقل عن المتقدمين، ولا كلّ ما نسب إلى العلم الحديث بأقرب إلى الصواب مما نسب إلى العلم المتقدم؟.....)، والواقع أن التمكّن من هذه المناهج لم يكن من تصيبهم، ولا التفنّن في استخدامها كان طوع أيديهم"[36]. والحق أنّ المجدوبَ – وإن عدّ "التجريبية" من العيوب البارزة التي انعكست في مقاربات المحدثين للنحو العربي – كان على وعي تام بأنّها في بعض الأحيان لا تكون عيباً في الباحث، وإنّما تكون حتمية طبيعية لمرحلة تاريخية تكثيف جهود الأفراد رغماً عنهم"[37].

صنّفَ المجدوبُ المقارباتِ العربيةِ الحديثةِ للنحو العربي إلى صنفين: صنف يتمثّل في المقاربات التي لا تنتمي إلى علم اللسانيات، ويمثّل لهذا الصنف بكتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، ومؤلفات مهدي المخزومي وخاصّة "مدرسة الكوفة. أما الصنف الثاني فيتمثّل في المقاربات التي صدرت في نقدها للنحو العربي عن علم اللسانيات، ويمثّل لها بكتاب "من أسرار اللغة" لإبراهيم أنيس، ومؤلفات تمام حسان.

ويمكن أن نستخلصَ من حديث المجدوب عن إبراهيم مصطفى أنّ هذا الرجل لم يمتلك تصوراً واضحًا عن الممارسة العلمية بصفة عامة، فقد ربط تبرم النشء من صعوبة علم النحو بعيب لازم فيه، وهذا ما أدّى به إلى الخلط بين وصف اللغة العربية ومقتضيات تدريسها. يضاف إلى هذا معرفته السطحية من خلال عدم تمييزه بين اللسان والكلام، باعتبار اللسان عنوانا للجماعة اللغوية، والكلام الذي هو اللغة، ويتضّح ذلك من عبارة عن إنجاز فردي فوقع بذلك في مزالق عدّة من بينها اتمام النحاة بعدم قبول العديد من الأساليب العربية بالاحتكام إلى منهجهم الفلسفي، كما هو الحال في رفضهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه"[38]. هذه الهنات التي وقع فيها الأستاذ إبراهيم مصطفى هي نفسُها التي وقع فيها تلميذُه مهدي المخزومي، بل إنّ المخزومي بلغ موقفاً تجريبياً بحتاً لم يبلغه أستاذُه"(39).

وقد لخّص المجدوب مظاهرَ التجريبيّة عند إبراهيم أنيس في أمرين اثنين: أنّ الاتجاهَ اللسانيّ الذي تشبع بأفكاره، وهو الاتجاه التاريخيّ – المقارن، لم يكن ليصلحَ كإطار نظري، في ظلّ تطوّر البحث اللغوي وإعادة صياغة العديد من مفاهيمه وإجراءاته، ونتيجة لذلك لم يستفد أنيس من تمييز دو سوسير بين المنهج الآني، والمنهج التزامني، وتمييزه بين اللسان والكلام، وهذا ما لاحظه المسدي أيضا أثناء استعراضه للمرجعيات الفكرية لإبراهيم أنيس.

والمظهر الثاني من مظاهر التجريبيّة في فكر إبراهيم أنيس يتمثّل في حكمه على النحو العربي انطلاقا من الأنحاء الغربية، باعتبار جميع الأنحاء الطبيعية أنحاء متماثلة متطابقة، وبذلك سلّم بأنّ مأخذ الغربيين على تراثهم النحوي تنطبق بالضرورة على النحو العربي، وأنّ العيوبّ التي تضمنها التفكير النحوي الأوروبي القديم، هي نفس العيوب التي تضمّنها النحو العربي"[40].

أما تمام حسان فبالرغم من أنّ المجدوب يعدّه " أوّل العرب في المناداة بضرورة استقلال البحث اللغوي بخصائص تميزه عن غيره من البحوث والاختصاصات"[41]. إلّا أنّ هذا لم يمنعه من تحديد المزالق التي وقع فيها هذا الرجل، ومن ذلك أنّه لم يكن تماما المنعرجات الحاسمة لعلم اللسانيّات، ولم يساير تطورات هذا العلم، ولم يتمثل جدته. ويذهب المجدوب في نقده لتمام حسان إلى أبعد من ذلك، حين يدعي استطاعته الخروج من عباءة الفكر التيسيري الإحيائي في نقده للتراث النحوي، ولم يستطع أن يحيدَ عن الوجهة التي نهجها صاحبُ إحياء النحو، ومن اقتدى به وتشبّع بأفكاره حتى وإن كان نقدُه لبعض الميسرين يوهم بخلاف ذلك"[42].

ويربط المجدوبُ الأخطاءَ والهنات التي وقع فيها تمام "بضعف التفكير في النظرية العلمية عموما، وإلى عدم الانتفاع من تمييز ابستمولوجي في النظرية العلميّة بين الفرضيات العامة والمنوالات"[43].

وواضح أنّ فكرةَ الفرضيات والمنوالات التي اتّخذ منها المجدوبُ منطلقاً لتحليلاته النقدية، واعتبرها أساساً للتفريق بين الفكر اللغوي القديم واللسانيّات، وإن كشفت عن بعض المزالق التي وقع فيها بعضُ الدارسين العرب لم تسعفه حين صنّف كتاب "من أسرار "اللغة" في إطار البحث اللساني بمفهومه الحديث، بالرغم من أنّه قال "إن حدودَ عمل إبراهيم أنيس هي نقائص المنهج التاريخي، الذي اعتمد فرضياته تلك التي كانت شائعة قبل إعادة الصياغة التي سيشتهر بها دي سوسير"[44]. إنّ الاعتماد على نظرية الغلوسيماتيك – التي جاء بها لويس هيلمسلف – كإطار نظري بديل، يتجاوز الأطر النظرية التي اعتمدها بعض الباحثين العرب في مقاربتهم للغة العربية، يضعنا أمام تساؤل محوري: هل الأسس التي قامت عليها هذه النظرية صالحة لوصف اللغة العربية؟ إنّ الإجابةَ عن هذا التساؤل تقتضي منّا مساءلةَ هذه النظرية وفحصها فحصاً لإثبات مدى نجاعتها في مقاربة اللغة العربية، وهذا ما أمل أن يتحققَ للباحث في قابل الأيام.

3. حمزة بن قبلان المزيني

يعدّ حمزة بن قبلان المزيني من أبرز الباحثين العرب الذين مهّدوا لخدمة الدرس اللساني العربي المعاصر، من خلال الأبحاث المحكمة التي أثرى بها المكتبة العربية، ومن خلال ترجمة المؤلفات اللسانية الغربية الرائدة"(45)، ولاسيّما التوليدية منها، كما أنّه من اللسانيين القلائل الذين خاضوا تجربة النقد اللسانيّ في ثقافتنا العربية، من منطلق التأسيس لثقافة المراجعات، التي من شأنها أن تسهمَ في تطوّر البحث اللساني وتفتح أمامَه أفاقاً رحبة، كما هو الشأن في الثقافة الغربية، ولعلّ كتابه " مراجعات لسانية" كان وما يزال من البواكير التي اتخذت نهج المساءلة، ومنحت نفسها شرعية التناول النقدي لبعض منجزات الدرس اللساني العربي، وهو — فيما نرى — خير كشاف لشداة الحسّ النقدي عند هذا الرجل، لما تضمّنه من ملاحظات قيّمة بشأن البحث اللسانيّ العربي، وبالأخصّ في المشرق العربي، إضافة إلى الملاحظات النقدية التي بها بعض الترجمات العربية لمؤلفات رائدة في حقل اللسانيّات. – الخير ملاحظات من خصّ وأول ما يطالعنا به المزيني في الجزء الأول من هذا الكتاب تذمره من الوضع المتخلف الذي تشهده. اللسانيات في الأوساط العلميّة العربيّة، وهذا التخلف راجع – بحسب رأيه – إلى القفز على المنهج العلميّ، وعدم الامتثال لمتطلباته وإجراءاته الصارمة فأكثر الكتابات اللسانيّة العربية وبالخصوص في المشرق العربي، لا تستوفي شروط الممارسة العلمية، ولا همَّ لها سوى التسابق "إلى قذف القارئ بكتب لا تختلف – في أكثر الأحيان – عما سبقها إلا بالعنوان ولون الغلاف ففيها إلى جانب الجهل بالموضوع، وإذا أحسن الظنّ، القدم في الأفكار، وادعاء آراء الآخرين، وإذا لم تكف آراء فرد فلا بأس من ادعاء آراء غيره، والربط بين الاثنين بطريقة لا تبدو ذكيّة إلا لصاحبها"[46].

أمّا دراسات في علم اللغة الوصفي والمقارن، يضرب المزيني مثلا لهذا الصنف من الكتابة أعمال رمضان عبد التواب التي غلبت عليها العديدُ من الصفات السلبيّة منها الاعتداد بالنفس والإسراف في النقل إلى حدّ إرهاق القارئ، وتشتيت أفكاره، وعدم الإحالة

في كثير من الأحيان إلى المراجع التي يعتمدها، يضاف إلى هذا تضمين بعض النصوص من كتبه السابقة في كتبه اللاحقة"[47]. ويستعرض المزيني كتاب فصول في فقه اللغة لرمضان عبد التواب مقارنا إياه ببعض المؤلفات التي سبقته، ليحكمَ في الأخير على هذا الكتاب بأنّه من الكتب الهزيلة المكررة، بل هو صورة متدنيّة عن كتاب إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، وذلك لسوء تأليفه، وقدّم آرائه وموضوعاته"[48]. ويبدو أنّ هذا الخلل المنهجي استمر بحسب المزيني في كتابات رمضان عبد التواب ليتجسّد مرة أخرى، وبشكل أكثر وضوحاً في كتابه "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث" هذا الكتاب الذي اعتمد فيه على جهود غيره ونقل منها فصولاً بأكملها، كما هو الحال في الفصل الأول الذي نقل معظمه عن كتاب تمام حسان مناهج البحث في اللغة[49].

هذه الممارسات المنهجية الخاطئة التي لاحظها المزيني في كتابات عبد التواب يمكن أن تُلاحظَ بنسب متفاوتة في كتابات عدد من طلبته، وأشهرهم صلاح الدين حسين، وأحمد نصيف الجنابي، فالأوّل ألّف كتاب " بطريقة "القص واللصق" ولهذا لم يتطرق المزيني لانتقاده إلا من الجانب الشكلي، لأن الآراءَ التي وردت فيه ليست من بنات أفكار المؤلف، حتى يتم تقييمها وتقويمها، أما الثاني فليس بأحسن من الأول، ذلك أنّه نقل فصولاً بأكملها من مؤلفات غيره، وأخرجها في كتاب سماه «ملامح من تاريخ العربية». ولئن كان كتاب الجنابي يتميز بالوحدة الموضوعية على الأقل، فإنّ كتابَ صلاح الدين حسنين لا يجسّد سوى صورةً ممسوخة عن الكتب التي سبقته في نفس المجال"[50].

ويبدو أنّ المزيني كان يهدف – من خلال نقده لعبد التواب وتلامذته – أن ينبّه الدارسين إلى العيوب البنيوية التي يجب تلافيها في البحث العلمي، جاعلا من إفرازات البحث المنهجي أساسا لنقده. وينتقل المزيني بعد مراجعة هذه المؤلفات إلى موضوع آخر هو الترجمة اللسانية، ليستعرضَ بعضَ الأخطاء التي وردت في بعض الترجمات العربية لمؤلفات لسانية هامّة أبرزها محاضرات دو سوسير، التي ترجمها عن النص الانجليزي أحمد نعيم الكراعين، ومن الفرنسية اللبنانيَّين يوسف غازي ومجيد النصر، بالإضافة إلى ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش عن النصّ الفرنسي.

وقد لاحظ المزيني بعد المقارنة التي عقدها بين ترجمته وترجمة الكراعين أنّ هذه الأخيرة لا يمكن أن تعدَّ مرجعاً يعتدّ به، لأنَّها بعيدة كلّ البعد عن النصّ الإنجليزي الذي تُرجمت عنه"[51]، أما ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر فهي الأخرى ترجمة لا تصلح متكأ؛ لأنّها مليئةٌ بالأخطاء الأسلوبية، والعبارات الركيكة، زيادة على كونها ترجمة حرفية للنصّ الفرنسي[52]. أما ترجمة القرمادي وزميله فالبرغم من أخطائها الأسلوبية والمطبعية، واضطرابها في استعمال الكثير من المصطلحات، إلا أنّها ترجمة يمكن اعتمادها بعد تدارك هفواتها، وإصلاح أخطائها[53].

ولنتوقف عند هذا الحد من المؤلفات التي تناولها المزيني تناولاً نقدياً لنقفَ عند بعضِ الملاحظات في هذه التجربة النقديّة، وأولُّ ما لاحظناه أنّ خطابَه النقديّ – وإن كان في كثير من الأحيان خطاباً موضوعياً مؤسساً، يمكن للقارئ أن يجني منه فوائدَ جمّة – حادَ في بعض الأحيان عن الموضوعيّة، حتى لكأنَّ المطّلعَ على بعض آرائه النقديّة يشعر أن بينه وبين المنقود خلافات تتجاوز الجوانب العلمية، إلى الجوانب الشخصيّة ولك أن تلاحظَ هذا الأمر جلياً في نقده لرمضان عبد التواب وتحامله على بعض طلابّه وتلامذته "ولا يخفى على القارئ الحصيف ما في هذا الخطاب التهكمي القاسي من مبالغة وشدة على الآخر، قد لا نجد له شبيها في مراجعات سائر اللسانيين العرب، بل وفي مراجعات اللسانيين الغربيين بهذه الصورة الحادّة"(54). ويتكرر الأمر نفسه عند مراجعته لآراء لويس عوض في الصلة بين مجموعة اللغات الهند وأوروبية ومجموعة اللغات السامية، إذ يرى المزيني أنّ لويس عوض لم يرقى علمُه إلى الحدّ الذي يمكنه من الخوض في موضوع كهذا، بل لو كان على دراية تامّة بالموضوع لما ورّط نفسَه في أشياء لا يقولها حتى المبتدئون. وفي مراجعات المزيني نماذج أخرى على شاكلة هذا النقد القاسي، لعلّ أهمَها نقده لمحي الدين الحميدي، أمّا الملاحظة الثانية فهي أنّ المنطلقَ الذي انطلق منه في نقده لترجمات محاضرات دي سوسير، وخصوصاً تلك التي اعتمدت على النصّ الفرنسي

لم يكن منطلقاً صحيحاً، ذلك أنّه حاول أن يقارنَ الترجمات التي نقلت محاضرات دو سوسير من لغتها الأصليّة (أي الفرنسية) إلى اللغة العربية، بترجمته التي نقل فيها تلك المحاضرات عن اللغة الإنجليزية من دون الرجوع إلى النصّ الفرنسي، وبذلك أهمل أهمَّ حلقة في هذه المقارنة. لقد كان من المفروض أن يقفَ المزيني عند ترجمة الكراعين ولا يتعداها إلى غيرها، لأنّ ترجمتَه وترجمة الكراعين تنطلقان من النصّ، الإنجليزي، أمّا أن يقارنَ ترجمتَه بترجمات تنطلق من النصّ الفرنسيّ، وفي غياب النصّ الأصلي المكتوب بالفرنسية، فهذا أمر يتعارض مع المنهج العلميّ الذي شدّد المزيني على ضرورة التقيد بخطواته أكثر من مرة.

والملاحظة الثالثة تتمثّل في تركيزه على الشكل أكثر من الجوهر، فقد اقتصر خطابه النقديّ في كثير من الأحيان على الجانب الشكليّ البنيويّ للمؤلفات اللسانيّة العربيّة، ولم يتعدّ ذلك إلى تحليل المضامين إلا في حالات قليلة، ويبدو أن هذه الوجهة التي اتخذها في مشروعه النقديّ تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكيد على ضرورة التقيّد بأساسيات المنهج العلمي، وفي مقدمتها الأمانة العلميّة، ومحاربة السرقات، حتى وإن بدا المزيني متشائماً من استفحال ظاهرة السطو على جهود الغير مشككاً في القدرة على القضاء عليها(55). أما الملاحظة الأخيرة فهي أنّ المزيني ركّز بشكل أساسيّ على مراجعة المؤلفات اللسانية المشرقية، وكالَ لأصحابها ما كالَ من أشكال القسوة والاستخفاف، في حين لم يتطرق إلى نظيرتها في المغرب العربي إلا في بعض الحالات، وكان معظمها إشادة بمجهودات اللسانيين المغاربيين، وإثباتا لمكانتهم الريادية في البحث اللساني العربي الحديث"(56)، وواضح أنّ هذا التصرف يمنح منتقديه سنداً قوياً في اتهامه بالانحياز للخطاب اللساني المغاربي والانتصار للسانيين المغاربيين على نظرائهم في المشرق العربي.

4. مصطفى غلفان:

تعدُّ الدراسات التي قدّمها مصطفى غلفان من أجود الدراسات النقديّة في العالم العربي على الإطلاق، ويغلب على تلك الدراسات الالتزام الكبير بالمنهج العلمي، والتقيد الصارم بالإطار النظري، الذي انطلقت منه في نقد الجهود اللسانية العربية الحديثة، وقد أثّرت هذه الدراسات بشكل كبير في العديد من الدارسين العرب(57)، وكانت سبباً رئيسياً في ظهور أبحاث تقويميّة جادّة للمنجز اللسانيّ العربيّ الحديث.

إنّ تجربة غلفان النقدية – فيما أعتقد – أوّل تجربة عربية مفصّلة وشاملة تعرض بالقراءة الفاحصة، والتحليل النقدي المتّزن للجهود اللسانية العربية الحديثة، وتنظر في مرجعياتها الفكرية، ولا أقصد بالتفصيل والشمول أنّها استطاعت أن تحصيَ جميعَ المؤلفات اللسانيّة العربيّة، وتنظر في قضاياها، فهذا أمر يستعصي حتى على مجموعة من الباحثين، فما بالنا بباحث واحد. إنَّ وصفَ تجربة غلفان بالتفصيل والشمول يعني أنّها استطاعت أن تتبعَ أغلب صور النشاط اللساني في العالم العربي، وتحدّد معظمَ اتجاهاتِه، وتدخل في حوار ثريّ مع نماذج رائدة في كلّ اتجاه، وبذلك تفرّدت عما سواها من التجارب النقدية، التي خُصِص معظمُها لنقد اتجاه معين، أو مؤلف بذاته.

ولا شكّ في أنّ التساؤلات التي أثارها غلفان في مقدّمة كتابه "اللسانيات العربية الحديثة" دليل كاف على عمق تفكير هذا الرجل ووعيه التام بأبعاد التجربة اللسانيّة العربيّة وطبيعتها، وهي تجربة هزيلة على الرغم من وجود بعض المحاولات التي تشذّ عن هذا الوصف وعلى الرغم أيضاً من التراكم الذي يمكن أن يلاحظَه كلّ متتبّع للدراسات والمؤلفات اللسانيّة العربية"(58). وبالحديث عن الوضع المأزوم للسانيات في الثقافة العربيّة يجب ألا يقتصر على تحديد العوائق التي تقف في طريق النهضة اللسانية، وتشخيص أدوائها دون اقتراح حلول جذرية لتلك العوائق، كما أن اقتراح البدائل لا بدّ أن يصحبَه وعيٌ تامّ بأنّ العواملَ المتحكمة في أزمة اللسانيات في العالم العربي ليست ذات طبيعة واحدة، وأنّ هذه الأزمة ما هي إلا جزء من أزمة أكبر منها تتمثّل في مشكلة العلوم الإنسانيّة في العالم العربي بصفة عامة.

انطلاقًا من هذه الحقيقة صنّف غلفان العوائق التي تقف أمام النهضة اللسانيّة العربية إلى صنفين:(59)

1. **عوائق خارجية**: ترتبط بالمحيط المادي والصعوبات التي تعترض البحث العلمي بصفة عامّة في الوطن العربي، وأبرزها سوسيولوجية البحث العلمي في الوطن العربي، ومستوى تدريس اللسانيات في الجامعات العربية، وغياب المتابعة النقديّة لما يكتب في إطار الدرس اللساني.

2. **عوائق داخلية**: ترتبط بكنه الدرس اللساني من حيث هو بناء نظري ومنهجي يمارس في الكتابة اللسانية العربية، وتتمثّل في إشكاليّة الأصالة والمعاصرة، وغياب تصور دقيق للغة العربية، باعتبارها الموضوع الأساس للدرس اللساني ونظرا لطبيعة موضوع غلفان فقد آثّر تحليلُ العوائق الداخلية دون غيرها، وحاول تشخيصَها تشخيصاً دقيقاً يسمح بفهمها، وتجاوزها، وفي هذا الصدد يلاحظ غلفان أنّ العوائقَ الداخليّة تتمظهر في مستويين:

مستوى الموضوع:

حيث تتّخذ الكتابات اللسانية العربية مسالك ثانوية تبتعد بها عن موضوعها الأصلي، المتمثّل في اللغة العربية، بوصفها بنية متعددة المستويات، ومما يوضّح هذا الأمر أنّ الكتابةَ اللسانيّة العربيّة لا تقيم وزنا للاختلاف الكبير بين معطيات اللغة العربية في وقتنا الحاضر والمعطيات اللغويّة القديمة، إذ تلجأ في كثير من الأحيان إلى تناول نفس المعطيات والوقائع والتمثيل لها بنفس الشواهد المبثوثة في كتب النحو القديمة، يضاف إلى هذا ربط مشكل العربية بقضايا لا تدخل في صلب البحث اللساني.

ومما يكرّس الوضع القائم كذلك، النظرة غير الموضوعية للغة العربية، تلك النظرة التفوقية التي تجعل من العربية أسمى اللغات وأرقاها، كما أن رغبة الباحثين العرب في تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في تراثنا العربي من الأمور التي ساهمت بشكل واضح في تعميق أزمة البحث اللساني العربي في مستوى موضوعه[60].

المستوى النظري والمنهجي:

ومن أبرز تجلّيات الأزمة اللسانية العربيّة غياب الرؤية النظرية والمنهجية تجاه القضايا التي تطرحها اللغة العربية، وانعدام برنامج لساني عام يراعي الأولويات، وما يتطلّبه واقع اللغة العربية، إضافة إلى عدم مواكبة البحث اللساني الغربي، وتجاهل الكثير من الباحثين للنظريات اللسانية الحديثة، بل وتركيزهم على قضايا قُتِلت بحثاً، ولم تعد في حاجة لمزيد من البحث"(61).

كما أنّ التحليلَ النقديّ للكتابة اللسانيّة العربية لن يصلَ إلى غايته المنشودة إلا باستناده إلى أسس نظرية ومنهجية بيّنة المعالم، ولا شكّ أن وعيَ غلفان هذه الحقيقة هو ما يبرر اجتهاده في البحث عن أصول واضحة لممارسته النقدية، ويبدو أنه قد وجد في أفكار الفيلسوف اللغوي جون سيرل هذا المبتغى، ويتضّح هذا الأمر في استعانته بالتمييز الذي توصل إليه سورل بين القواعد المعيارية والقواعد المؤسسة. ومعلوم أنّ القواعدّ المعيارية بمفهومها الذي وضعه جون سيرل هي تلك القواعد التي تنظّم نشاطاً معيناً، حيث يكون هذا النشاطُ مستقلاً استقلالاً تاما من الناحية المنطقية، عن القواعد التي تحكمه، ويختلف الأمر مع القواعد المؤسسة، ذلك أنّها تختصّ بتنظيم نشاط يكون وجوده تابعاً من الناحية المنطقيّة لهذه القواعد"(62).

تلك هي الفكرة التي تلقفها غلفان واستطاع أن يوظفَها بطريقة ذكية في مشروعه النقدي، حيث احتفظ بجوهر التمييز الذي قدمه سيرل، وفي المقابل اجتهد في تحديد بعض القواعد التي رأى أنّ التقيّدَ بها يمكن أن يمنحَ مقاربتَه التحليلية النقدية صفتي الموضوعية، والعلمية، ولئن كانت القواعد المعيارية قواعد أخلاقية بالدرجة الأولى، أي لها صلة مباشرة بالذات الناقدة ولا بدَّ للناقد المستقصي سبل الموضوعية أن يتقيد كما، فإن القواعد المؤسسة التي اعتمدها غلفان هي التي منحت تجربته النقدية ميزة خاصة.

إنّ التزام غلفان بالقواعد النقدية التي وضعها مكّنه من مقاربة الكتابات اللسانية العربية مقاربة نقدية موضوعية، استطاعت أن تكشفَ عن أسس الخطاب اللسانيّ العربي، وتحدّد مميزاته، ومنجزاته، وإخفاقاته. ويمكن أن نلخص أهم نتائج تجربة غلفان النقديّة من خلال كتاب اللسانيات العربية الحديثة في ما يلي:

أ. الكتابة التمهيدية:

لا شكّ أنّ الكتابة التمهيديّة ضرورة يتطلبّها أيّ علم من العلوم، وهي السبيل الأقوم لنشر الثقافة العلمية، ولا شكّ أيضاً أنّ تبسيطَ المعرفة اللسانية أمر لا مناص منه، خاصّة أنّ بعضّ النماذج اللسانيّة استعانت في إرساء بعض أفكارها بالمفاهيم الرياضية، وبلغت مستويات عالية من التجريد على غرار النموذج التوليدي التحويلي، وبالرغم من الجهود الطيبة التي قام بها بعضُ الدارسين العرب في سبيل تبسيط علم اللسانيات وتقريبه من الإفهام، فإنّ تلك الجهود ظلّت تعاني من بعض مظاهر القصور، لعلّ أهمَها الارتباكُ في تحديد مجال البحث اللساني مفهومياً، ومنهجياً، وهذا ما جعل العديد من الكتابات التمهيدية تقحم بعض التخصصات الثانوية في صلب البحث اللساني بالرغم من أنّها ليست سوى علوم مساعدة لعلم اللسانيات، وهذا الارتباك الواضح في تحديد مجال علم اللسانيات يرجع إلى اعتماد الكتابات التمهيدية على مصادر عاقة بعيدة نسبياً عن اللسانيات بمعناها العلميّ الدقيق"(63). ويتجاوز الأمرُ إشكالَ المجال البحثي في الكتابات الممهّدة لعلم اللسانيات في الثقافة العربية إلى إشكال أخرى منها: الضعف الواضح في تقنيات التحليل وطرائقه، إن لم نقل غيابها في معظم تلك الكتابات، وهذا ما يكشفه التناول السطحي للكثير من المفاهيم اللسانية، بل والقفز على العديد من تلك المفاهيم من دون أدنى إشارة إليها وكأنّها غير موجودة على الإطلاق"(64).

وكثيراً ما تقف الكتابات التمهيدية في بسطها للمفاهيم اللسانية عند حدود المرحلة البنيوية، وتتطرق في أحسن الأحوال لبعض المفاهيم العامة للنظرية التوليدية التحويلية في نماذجها الأولى، غير آبهة بالتطورات المتلاحقة التي يشهدها الدرس اللساني في العالم الغربي، بمختلف نماذجه، وبذلك ظلّت أغلبُ تلك الكتابات مطعّمة بمفاهيم وبأفكار طالها النقد والتمحيص، وأُعيد النظُر فيها، وأصبحت من الأمور المتجاوزة في إطار البحث اللساني " إن جُلَّ الكتابات التمهيدية العربية لا تواكب التطوّر الحاصل في النظريات اللسانية العامة، فلم تقدم بعد للقارئ العربي المبتدئ المعلوماتِ الأساسيّة عن النماذج التي ظهرت مؤخرا، والتطوّرات التي عرفها البحث اللسانيّ، رغم وجود كتابات لسانيّة عربيّة تطبّق هذا النموذج، أو ذاك على اللغة العربية"(65).

كما أنّها تسهم في تغريب هذا العلم، وتشكيك مريديه في جدواه؛ فالأمثلة التي تستعملها تلك الكتابات لشرح بعض الأفكار اللسانية مأخوذة مباشرة من اللغات الأجنبية، رغم اجتهاد بعضُ الدارسين ؛فإنّ تلكَ الأمثلة هي الأخرى تطرح إشكالات نظرية عديدة، كما هو الحال بالنسبة لتمثيل البنية البسيطة للجملة العربية.

ب. لسانيات التراث

لقد لاحظ غلفان أنّ السمةَ الغالبةَ في لسانيات التراث تتمثّل في سعيها إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العربي، وما تقدّمه اللسانيات من نظريات سواء كانت تلك النظريات بنيويّة أو توليدية أو غيرها. والجدير بالذكر أنّ لسانيات التراث بوصفها قراءة للتراث اللغوي العربي لا تجيب على العديد من الأسئلة منها: ماذا نقرأ؟ كيف نقرأ؟. وهي أسئلة منهجية أغفلتها لسانيات التراث كليّا، الأمر الذي انعكس سلباً على معظم القراءات التراثية التي باتت مرتبطة بتأويلات ذاتيّة لا تمتّ للطرح المنهجيّ بأيّ صلة"(66).

إنّ ما يجعل لسانيات التراث على هامش البحث اللساني العربي الجادّ هو أنّها حادت عن المبدأ الواضح الذي قامت عليه الدراسة اللسانية الحديثة، وهو دراسة اللغة في حدّ ذاتها، ومن أجل ذاتها، وانساقت وراء تأصيل النظريات اللسانية الغربية في التراث

اللغوي العربي، بالرغم من الاختلاف الواضح بينهما، سواء من الناحية الإبستمولوجية، أو فيما يتعلق بطبيعة المعالجات، وبهذا فإنّ لسانيات التراث لا يمكن أن تخدمّ البحث اللساني العربي، ما دامت تبحث عن مقابل للسانيات الحديثة في تراثنا العربي. غير أنّ هذا لا يعني إنكارَ قيمتَها المعرفيّة، ولا يعدم جوانبَها الايجابيّة، فقد عملت على التعريف بتراثنا اللغوي العربي تعريفا من شأنه أن يكون نقطة ارتكاز في التاريخ لهذا التراث، بالإضافة إلى تأكيدها على أهمية المعرفة اللسانية الحديثة والدعوة إلى استثمارها والأخذ بها"(67).

ج. **الكتابة اللسانية الوصفية**

بالرغم من النتائج الطيبة التي حقّقتها الكتاباتُ اللسانية الوصفية العربية، وما بلغته من نضج علمي، إلا أنّ فحصَها فحصاً دقيقاً، وتحليلها تحليلاً نقدياً حادًا يكشف بوضوح عن بعض مظاهر القصور فيها، لعلّ أهمَّها:

- **عدم تحديد المصادر والأسس النظرية والمفاهيم المنهجية تحديدا دقيقا**

إنَّ أغلب الدراسات اللسانية الوصفية العربية لا تتعرّض لذكر الأطر المنهجية التي استندت إليها، والشاهد في هذا أنّ دراسةَ الدكتور تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" وهي من أرقى الدراسات اللسانيّة الوصفية العربية، لم تنطرق لذكر الأسس والمصادر التي ارتكزت عليها، وما يلاحظ في هذه الدراسة ينسحب على كافّة الدراسات الوصفية العربية، والأغرب من ذلك أنّ المفاهيمَ التي تلجأ إلى الاستعانة بها الكتابات الوصفية العربية مثل مفهوم البنية، أو العلاقة، أو المكونات المباشرة... غالبا ما يتمّ توظيفها دون تحديدها تحديدًا دقيقًا، بل إنّ أغلب الكتابات الوصفية العربية تتحاشى الخوض في تفاصيلها وكأنها "موضوع إجماع علمي بين جميع اللسانيين على اختلاف مشاربهم النظرية(68).

- **الانتقائية في التعامل مع مبادئ اللسانيات:**

يرتبط هذا المظهر ارتباطاً مباشرا بالمظهر الذي سبقه، ذلك أنّ تحديدَ الوصفيين للأطر المنهجية التي صدروا عنها أدّى بهم إلى انتقاء مجموعة من المبادئ من أطر منهجيّة مختلفة، والجمع بينها، بالرغم من تناقض تلك المبادئ في بعض الأحيان، ومعلوم أنّ "هذا النوع من الجمع يصبح مستحيلاً نظرياً، ومنهجياً بالنظر إلى الخلفيات الفكرية المتعلقة بالأصول النظرية والمنهجية العامة لهذه المناهج"(69). وقد كانت هذه بعض القضايا التي تناولها غلفان في كتابه اللسانيات العربية الحديثة، وهي قضايا تكشف بوضوح تمكّن هذا الباحث من أصول المنهج النقدي، وإحاطته بالنظرية اللسانية الغربية بمختلف مصادراتها المنهجية، إلّا أنّ هذا الأمر لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات التي وقفت عليها أثناء قراءة كتابه.

ومن ذلك أنّ مصطلحَ "لسانيات التراث الذي يوظفه غلفان لا يعبّر بشكل دقيق ومضبوط عن تلك الجهود التي حاولت التوفيق بين النظرية اللسانية الغربية والفكر اللغوي العربي القديم، بل إن توظيفَ هذا المصطلح في معزل عن مفهومه عند غلفان يوحي للمتلقي أنّنا بصدد الحديث عن الجهود اللغوية التراثية، جهود الخليل وسيبويه وابن جنّي، وغيرهم من أعلام الفكر اللغوي العربي القديم، خاصّة وأنّ العديدَ من الباحثين المحدثين لا يجدون مانعاً من وصف جهود هؤلاء الأعلام بالجهود اللسانية، وغلفان نفسُه يقرّ بهذا الإشكال حين يقول:" ويزداد الخلط والغموض في ما يكتب باللغة العربية حين نجد أن اللسانيات العربية تبدأ مع سيبويه، والإمام الجرجاني، وابن حزم، والسكاكي، وابن خلدون، وغيرهم"(70). ودَرءاً لهذا الالتباس، ومن منطلق الوضوح في دلالة المصطلح، ارتأيت في موضع سابق أن أستعيضَ عن مصطلح "لسانيات التراث" بمصطلح أدقَ منه وأوضح الاتجاه التأصيلي" ذلك أنّ هذا المصطلح ينطبق مدلوله مع تلك الجهود اللسانية العربية التي طرفها الأول تراثي، وطرفها الثاني حداثي (عربي) ونتائجها هي توفيقية.

ومن الملاحظات التي رصدتها أيضاً في هذا الكتاب، أنّ غلفان عند ذكره جوانب القصور في الكتابة اللسانية التمهيدية حدّد أربعةَ مظاهَر هي: الارتباك في تحديد مجال البحث اللساني مفهومياً، ومنهجيا، وافتقارها إلى تقنيات التحليل اللساني، وترويجها لبعض الأخطاء المعرفية، وعدم مواكبتها لتطور البحث اللساني. وقد فصل القول في النقاط الأولى والثانية والرابعة، في حين تجاوز النقطة الثالثة ولم يتحدث عنها، مع أنّها من أهمّ النقاط التي ذكرها، ولو أنّه حدّد الأخطاء المعرفية التي روّجت لها الكتابةُ اللسانية التمهيدية لكان ذلك أقوم من الناحية المنهجية.

والملاحظة الثالثة هي أنّه يذهب مذهب بعض الباحثين وعلى رأسهم عبده الراجحي في الإقرار بأنّ نقدَ الوصفيين للنحو العربي لا يعدو أن يكونَ إسقاطاً للنقد الذي وجهه اللسانيون الغربيون، من أوروبيين، وأمريكيين للنحو التقليدي الغربي، وهذا يعني أنّ أصولَ النقد اللسانيّ الوصفي للنحو العربي ليست سوى تلك الملاحظات النقديّة التي سجّلها الغربُ على أنحائه التقليدية، والواقع أنّ الوصفيين العرب حينما تناولوا تراثنا اللغوي بالنقد والتمحيص لم يتوقفوا على حدود تلك النقود الغربية، بل انفتحوا على أصول غير لسانية، واستعانوا بالنقود النحويّة نفسها وساقوها كأدلّة في نقدهم للنحو، بل إنّ بعضَهم حاول إثبات فساد المنطق النحوي بالمنطق النحوي نفسه؛ ولهذا فإنّ الموضوعيةّ تقتضي عدم ربط نقد الوصفيين للنحو العربي بالنقد الغربي لأنحائه التقليدية بطريقة آلية.

خاتمة :

حاولتُ في هذا البحث أن أقفَ على حقيقة النقد اللساني في الثقافة العربية، وأكشفَ عن أهمّ ملامحه وصوره، من خلال استنطاق وتتبع آراء ونظريات بعض الروّاد العرب في هذا العلم، والمآخذ التي أُخذت عليهم، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أجملها فيما يلي:

- لابدّ للممارسة اللسانيّة من أداة تقويميّة تلازمها، وهذه الأداة هي النقد اللساني .
- يأخذ مصطلح "النقد اللساني" في الثقافة العربية المعاصرة مفهومين اثنين : أحدهما توظيف النظريات اللسانية في النقد الأدبي، والثاني يتعلق بنقد النظريات اللسانية والمنجز في إطارها.
- أنَّ النقدَ اللسانيّ المؤسس في الثقافة العربية قد –تبين لي– من خلال النماذج التي استعرضتها– قد يكون نقداً عاماً يتناول المنجزَ اللسانيّ العربي في عمومه، وقد يكون نقداً خاصاً يتناول نموذجاً واحداً أو نماذج قليلة .
- استطاع النقدُ اللساني في ثقافتنا العربية أن يكشفَ لنا العديدَ من الممارسات الخاطئة، غير أنّه لم يبلغ شأوا عظيماً ،ومازال في أوّل الطريق، كما أنّ الدرسَ اللسانيّ العربي الحديث، كما أنّه هو الآخر يحتاج إلى نقد .
- أنّ النقدَ اللساني يجب أن يلازمَ الإنتاج اللساني العربي، ويشاركه المضمار .
- وأخيراً أقول: إنّه الوسيلة المثلى للكشف عن مزالقه، وأخطائه، و هذا ما يضمن للباحثين تصحيحها، وتلافي الوقوع فيها مجدداً.

التوصيات:

–على الثقافة اللسانية أن تولي اهتماماً أكبر للممارسة النقدية.

–لا بد أن تكون المحاولات النقدية العربية على قدر كبير من النضج والعلمية والموضوعية.

–لا بدّ من ملازمة النقد اللساني للإنتاج اللساني.

-لا بدّ للممارسة اللسانية من أداة تقويمية تلازمها وهذه الأداة هي النقد اللساني.

-لا بدّ من وجود تقنيات التحليل اللساني الذي يواكب تطوّر البحث اللساني .

الهوامش:

([1]) المزيني، حمزة بن قبلان، **مراجعات لسانية**، سلسلة كتاب الرياض, رقم79, يوليو 2000م, ج1, ص 9.

([2]) غلفان، مصطفى, **اللسانيات العربية الحديثة**، جامعة الحسن الثاني ,كلية الآداب, 1998م, ص 56.

([3]) علوي، حافظ إسماعيلي والملاح، محمد، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، منشورات الاختلاف، الجزائر, ط1, 2009م, ص 189.

([4]) تجدر الإشارة هنا إلى أن هاتين الصورتين قد تتجسدان في كتابات الناقد الواحد بل قد تجتمعان في عمل نقدي واحد.

([5]) علوي والملاح، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**, مصدر سابق، ص 189.

([6]) الأوزاعي، محمد، **نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة**, منشورات الاختلاف, الجزائر، ط1، 2010م, ص41-42.

([7]) الأوزاعي، **نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة**, مصدر سابق، ص73.

([8]) قباوة، فخر الدين، **التحليل اللغوي أصوله وأدلته**, الشركة المصرية العالمية للنشر, مصر, ط 2, 2002م, ص 286.

([9]) بركات، مبروك، **الفكر النحوي عند تمام حسان**، رسالة جامعية, إشراف :عبد المجيد عبساني , ورقلة، الجزائر، 2012م, ص 161.

([10]) ينظر: علوي والملاح، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**, مصدر سابق، ص 9.

([11]) العبيدي, رشيد عبد الرحمن، **مباحث في علم اللغة واللسانيات**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1, 2002م, ص 250.

([12]) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث في ألفية شرح الحديث**، تح: عبد الكريم الخضير، دار المنهاج للطبع، الرياض، ط1, 1426هـ, ج2, ص 292.

([13]) حركات، مصطفى, **اللسانيات العامة وقضايا العربية**, المكتبة العصرية, بيروت, ط1, 1998م ,ص5.

([14]) يوسف, أحمد، **اللسانيات واقع اللغة العربية**، ضمن الندوة الدولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية, الجزائر، أيام 6- 8 نوفمبر 2000م, ص257.

([15]) العياشي، منذر، **قضايا لسانية وحضارية**، دار طلاس، دمشق, ط1, 1991م, ص 12-13.

([16]) العارف، عبد الرحمن حسن, **اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر**, دار الكتاب الجديد المتحدة، 2012م, ص 525.

([17]) مجموعة من المؤلفين، **تمام حسان رائدًا لغويًا**، عالم الكتب، القاهرة، ط1, 2002م, ص 44.

([18]) من الواضح أن هذه المجاملة جاءت في حفل تكريم الدكتور تمام حسان.

([19]) الجندي، أحمد علم الدين، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق, **مجلة معهد اللغة العربية**، جامعة أم القرى، العدد الثاني، 1984م, ص 321.

([20]) علوي والملاح، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**, مصدر سابق، ص 192.

([21]) عمايرة, خليل أحمد, **في التحليل اللغوي**, مكتبة المنار، الأردن, ط1, 1987م, ص 19.

([22]) حوار مع التهامي الراجي، **مجلة التربية والتعليم**، الرباط، العدد السادس، إبريل 6, 1983م, نقلا عن غلفان، اللسانيات الحديثة, مصدر سابق، ص 88.

([23]) الهاشمي، التهامي الراجي, **توطئة في علم اللغة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد, د. ت، ص 7.

([24]) الهاشمي، **توطئة في علم اللغة**، مصدر سابق، ص 19.

([25]) غلفان، مصطفى، **الدراسات اللغوية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**, جامعة الحسن الثاني، المغرب, 1998م, ص 57.

([26]) المسدي، عبد السلام، **اللسانيات وأسسه المعرفية**، الدار التونسية للنشر, تونس، 1986م, ص 12-13.

([27]) المسدي، **اللسانيات وأسسه المعرفية**، مصدر سابق، ص 13.

([28]) المسدي، **اللسانيات وأسسه المعرفية**، مصدر سابق، ص 15.

([29]) المسدي، **اللسانيات وأسسه المعرفية**، مصدر سابق، ص 16- 19.

([30]) غلفان، مصطفى, **اللسانيات العربية**, أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع, ط1, 2013م ,ص 102.

([31]) ينظر مثلا نقده للدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور مازن الوعر، والدكتور رشاد الحمزاوي في كتابه العربية والإعراب.

([32]) المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**, مصدر سابق، ص 115.

([33]) المجدوب، عز الدين, **المنوال النحوي العربي**، دار محمد الحامي، تونس, ط1, 1998م, ص 6.

([34]) الفاسي الفهري، عبد القادر, **اللسانيات واللغة العربية**، اللسانيات واللغة العربية, نماذج تركيبية, دار توبقال للنشر, ط3, 1993م,ص 57.

([35]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 12.

([36]) عبد الرحمن، طه، **تجديد المنهج في تقويم التراث**, المركز التراثي العربي، الرباط, ط3, 2007م, ص 10-11.

([37]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 12.

([38]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص19.

([39]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 26.

([40]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 35.

([41]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 36.

([42]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 43.

([43]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 47.

([44]) المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، مصدر سابق، ص 31.

([45]) تدين المكتبة العربية للدكتور حمزة المزيني بفضل مدّها بعدد من الأعمال اللسانية المترجمة.

([46]) المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ج1, ص 6.

([47]) ينظر: المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ج1, ص 7-10.

([48]) المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص44.

([49]) المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص 46.

([50]) ينظر: المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص 18.

([51]) المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص 74.

([52]) المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص 82.

([53]) ينظر المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ص88.

([54]) بوقرة، نعمان **ملامح التفكير اللساني عند المزيني ومجلة الأثر**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10, 2011, ص 37.

([55]) ينظر: المزيني, **مراجعات لسانية**، مصدر سابق, ج1, ص 135 -146.

([56]) من بين الدارسين الذين تأثروا بغلفان وأفكاره حافيظ اسماعيلي ويوسف منصر ولا يخفون إعجابهما به.

([57]) يرى الدكتور غلفان أن عبارة اللسانيات العربية تطرح أكثر من سؤال مثل ما المقصود بها؟، وما هي سماتها ومنهجيتها؟ وهل فعلا هناك لسانيات عربية؟

([58]) علوي والملاح، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، مصدر سابق، ص 262.

([59]) غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**, مصدر سابق، ص 21.

([60]) غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، مصدر سابق، ص 23- 24.

([61]) غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، مصدر سابق، ص 24- 26.

([62]) Les actes de language, john Searle,trad. helene puachard, ed. Hermann-collec."savior" paris,1972, p.72.

([63]) القواعد التي اقترحها الدكتور مصطفى غلفان.

([64]) غلفان , اللسانيات العربية الحديثة, ص 110.

([65]) المصدر السابق, ص 116.

([66]) ينظر: المصدر نفسه, ص 148.

([67]) المصدر السابق، ص 166.

([68]) نفسه, ص 180.

([69]) نفسه، ص 182.

([70]) غلفان، **اللسانيات العربية أسئلة المنهج**, مصدر سابق، ص 44.